رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٤ / ١ / ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ٢٣ / ٣ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٥

# العلاقات العراقية الصينية منذ العام ٢٠١٣

# Iraqi-Chinese Relations Since 2013

**ا.د. خضر عباس عطوان**
**Prof. Dr. Khudhir Abbas Atwan**
**جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية**
**College of Political Science-Nahrain University**
**dr.khudir@nahrainuniv.edu.iq**

**م.م. صبا رشيد جبير**
**Assistant Lecturer Saba Rashid Jabir**
**جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية**
**College of Political Science-Nahrain University**
**saba.rasheed@nahrinuniv.edu.iq**

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

**الملخص**

**يتناول البحث العلاقات العراقية الصينية منذ العام ٢٠١٣، موضوع مهم، في الشان السياسي العراقي، واكد البحث على اهمية العلاقات بين البلدين، وابعادها المختلفة، والفرص والتحديات الموجودة، تكتسب العلاقات العراقية–الصينية منذ عام ٢٠١٣ أهمية، فالصين اطلقت مبادرتها للحزام والطريق والتي تفيد بالانفتاح على دول العالم، اقتصاديا، يقابله وجود رغبة لدى العراق بالوصول الى اسواق اكبر لاستيراد الطاقة،ان العلاقات بين الدولتين حمل ابعاد: اقتصادية، بوصفها اولوية لدى البلدين، واخذ يتطور المسار السياسي فيها بشكل متزايد، بما يعكس رغبة الصين بدخول المنطقة العربية.**

**الكلمات المفتاحية: "العراق"، "الصين"، "العلاقات" ، النفط، مبادرة الحزام والطريق"**

**Abstract**

**The research deals with: Iraqi-Chinese relations since 2013, an important topic, in Iraqi political affairs, and the research emphasized the importance of these relations, their various dimensions, and the existing opportunities and challenges, that the relations between the two countries carried dimensions: economic, as a priority for the two countries, and the political path in it began to develop increasingly, reflecting China's desire to enter the Arab region.**

**Keywords: "Iraq", "China", "relations", oil, Belt and Road Initiative**

**المقدمة**

محور دراستنا حول العلاقات بين البلدين منذ عام ٢٠١٣، اذ شهدت العلاقات العراقية–الصينية تطورا ملحوظا، إذ أصبحت الصين واحدة من أهم شركاء العراق التجاريين. تأتي هذه العلاقات في إطار وجود رغبة متبادلة للبلدين في تعزيز التعاون، تعود جذور العلاقات العراقية –الصينية منذ خمسينات القرن الماضي، وبما ان العراق يعد دولة نفطية مهمة فإن الصين تنظر اليه كدولة ذات اهمية استراتيجية بالنسبة لها، ويمكن للعراق ان ينتهج سياسة خارجية ذات علاقات واسعة، اخذ العراق بالتركيز على التعاون مع الصين، وسعت الصين إلى تطوير علاقتها مع العراق بشكل كبير ومتسارع حيث اعادت افتتاح سفارتها في بغداد سنة ٢٠٠٤، وتم توقيع خمس اتفاقيات مع العراق لتسوية المشاكل الخاصة بالعقود النفطية المبرمة بين الشركات النفطية الصينية والحكومة العراقية، وانفتح العراق على الصين منذ العام ٢٠٢١ لإعادة إعمار البنية التحتية العراقية، ناهيك عن وجودها في قطاعات النفط والطاقة والنقل. يقابل ذلك وجود دافع قوي لدى الصين للدخول الى المنطقة العربية، وعموم ما يسمى بالشرق الاوسط.

**أهمية الدراسة:** تكتسب العلاقات العراقية–الصينية منذ عام ٢٠١٣ أهمية، فالصين اطلقت مبادرتها للحزام والطريق والتي تفيد بالانفتاح على دول العالم، اقتصاديا، يقابله وجود رغبة لدى العراق بالوصول الى اسواق اكبر لاستيراد الطاقة، يقابل ذلك انفتاح الصين للاستثمار في قطاعات متعددة في العراق واهمها الطاقة، وتسهم

الشركات الصينية في إعادة إعمار البنية التحتية بما يسهم بتعزيز الاقتصاد العراقي. وبهذا فان العلاقة تجمع بين المصالح الاقتصادية والسياسية، من دون وجود نزاعات او ازمات في مسارها.

**اهداف الدراسة:** تهدف العلاقات العراقية–الصينية وتركز على تعزيز التعاون الاقتصادي، في قطاعات متعددة واهمها الطاقة والاستثمارات، الى جانب هدف مستقبلي للصين بتحقيق مزيد من الانفتاح عالميا.

**مشكلة الدراسة:** تتمثل المشكلة البحثية في الاسباب التي دفعت الدولتين الى تعزيز العلاقات المتبادلة بينهما، والنتائج التي ترتبت على ذلك والمتمثلة بابعاد تلك العلاقات.وتلك المشكلة البحثية تطرح عدة تساؤلات سيتم الاجابة عنها في متن البحث وكالاتي: كيف كانت العلاقات العراقية الصينية قبل العام ٢٠١٣؟ ولماذا؟

ما هي ابعاد وصور العلاقات بين الدولتين؟ ما هي فرص تعزيز تلك العلاقات بين الدولتين وما هي الكوابح والتحديات التي تحد منها؟ واين يقع العراق في مبادرة الحزام والطريق؟

**فرضية الدراسة:** ينطلق البحث من فرضية مضمونها : ان تحقيق مصالح العراق الاقتصادية، ورغبة الصين بتوسيع انفتاحها على العالم انتهى الى تعزيز العلاقات بين البلدين وخاصة في الجانب الاقتصادي.

**منهجية الدراسة:** اعتمد البحث في تحليل بياناته على استخدام المنهج الوصفي.

**هيكلية الدراسة:** تم تقسيم البحث الى عدة موضوعات وهي: خلفية تاريخية للعلاقات العراقية–الصينية قبل العام ٢٠١٣، وأبعاد العلاقات العراقية–الصينية والقضايا المتعددة في مسارها، والتحديات والفرص المطروحة في مسار تلك العلاقات، وموقع العراق في إطار مبادرة الحزام والطريق.

## المبحث الاول : الخلفية التاريخية للعلاقات العراقية–الصينية

ان العلاقات العراقية–الصينية قديمة، وخاصة في المدة التي ظهر فيها طريق الحرير[١]، واستمر منحى العلاقات لاحقا بالتذبذب بسبب الاحداث التي شهدها البلدين، ومنذ خمسينيات القرن الماضي شهدت العلاقات العراقية–الصينية تطورا، ورغم ما اصاب العراق من احداث منذ العام ١٩٩٠ الا ان مسار العلاقات استمر حاضرا، وصولا الى عام ٢٠٠٩ عندما انفتحت الصين على جولات التراخيص النفطية في العراق، لياخذ مسار العلاقات بالتصاعد، كذلك سعت الصين إلى تطوير علاقتها مع العراق بشكل ملحوظ، حيث اعادت افتتاح سفارتها في بغداد سنة ٢٠٠٤، وقدمت مساعدات مادية وفنية له، وتم توقيع خمس اتفاقيات مع العراق لتسوية المشاكل الخاصة بالعقود النفطية المبرمة بين الشركات النفطية الصينية والحكومة العراقية.

اولا: تاريخ العلاقات بين العراق والصين قبل عام ٢٠١٣

العلاقات بين العراق والصين قبل عام ٢٠١٣ كانت تتعزز في العديد من الجوانب، الا ان البلدين لم يكونا اولوية لبعض بسبب تباين الاولويات لديهما، ويمكن تتبع المراحل التي سارت بها تلك العلاقات بشكل مختصر وكالاتي[٢]:

١. الحقبة المبكرة (الخمسينيات والستينيات) : بدأت العلاقات الدبلوماسية بين العراق وجمهورية الصين الشعبية في الخمسينيات، وذلك بعد اتجاه الصين في اعقاب الثورة الشيوعية لاستكمال عملية بناء لدولة، وتعزيز علاقاتها مع الدول النامية. وركزت العلاقات على ابعاد اقتصادية ودبلوماسية.

٢. العلاقات في السبعينيات والثمانينيات : في السبعينيات، كانت الصين تبحث عن اسواق جديدة لمنتجاتها بعد ان اصبحت عضوا في الامم المتحدة بدلا من تايوان، بينما العراق كان قد شرع بتاميم النفط واخذ يبحث عن فرص تعاون أوسع مع دول العالم. الا انه خلال مرحلة الحرب العراقية–الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨)، حاولت الصين ان تبقى على مسافة واحدة من البلدين، وقامت بتزويد البلدين بالسلاح بشكل محدود، الى جانب توسيع تجارتها مع العراق، إذ كانت تصدر إليه المعدات الصناعية في مجالات الإنشاءات على وجه الخصوص.

٣. العلاقات في التسعينيات : في عام ١٩٩٠ فرض على العراق عقوبات اقتصادية، اذ وقعت الصين اتفاقيات لتطوير حقلي الاحدب في العام ١٩٩٧ والحلفاية في العام ١٩٩٨، وعلى الرغم من ادراك الصين لصعوبة تنفيذ هذه الاتفاقيات. بسبب الحصار المفروض على العراق آنذاك الا انها رأت ان تنفيذ هذه الاتفاقات بمثابة فرصة نظرا لرغبتها بانتزاع تنازلات من الحكومة العراقية قد لا تتوفر لها بعد تغيير النظام او تطالب الحكومة الجديدة بتنفيذها ، ([٣]) فالصين عادة ما تكون حذرة جدا في توجيه استثماراتها الى دول تعاني من مشاكل نظرا لتجاربها في خسارة استثماراتها بعد تغيير انظمة الدول كما حدث في ليبيا، وهو ما حدد وقلص العلاقات الاقتصادية بين العراق والصين، وفي الجانب السياسي حاولت الصين الظهور بمظهر المتعاطف مع العراق في موضوع العقوبات الا انها لم تستخدم حق النقض في مجلس الامن، في مرحلة كانت انتقالية للصين، في ظل هيمنة الاحادثية القطبية عالميا. ولم تحاول الصين الانفتاح على العراق الا نهاية تسعينيات القرن الماضي في اطار ما عرف (النفط مقابل الغذاء، ومسعى العراق لمنح الشركات العالمية استثمارات في حقول النفط والغاز لزيادة قدرته التصديرية)، وفي ظل مسعى الصين للظهور بمظهر الدولة المحايدة. وظهور مسعى صيني لزيادة دخول المنطقة العربية اقتصاديا بمل يضمن لها أسواقا وشركاء اقتصاديين. [٤]

٤. العلاقات بعد عام ٢٠٠٣ (المرحلة الانتقالية) : في العام ٢٠٠٣ تغير نظام الحكم في العراق، ودخل العراق في مرحلة انتقالية، وتسم الموقف الصين حيال الحرب على العراق من قبل أمريكا، بطابع الاعتماد على موقف كل من روسيا وفرنسا واتخاذ نفس الموقف اتجاه العراق والطابع الثاني هو الابتعاد عن التمديد بالاجتياح الأمريكي للعراق ويعد القلق الصيني من هذا الاجتياح الأمريكي للعراق إلى عدة أسباب، هو خوف الصين من فقدان مصالحها الاقتصادية في العراق كذلك خوف الصين من السيطرة أمريكا على مصادر الطاقة في العراق وهذا يعني تهديدا كبير لإمداد الصين المستقبلية من النفط والتأثير السلبية التي تتركها هذا الغزو الأمريكي على العراق. وسعت الصين إلى تطوير علاقتها مع العراق بعد عام ٢٠٠٣ واتخذت عدت إجراءات لتسهيل تنفيذ العقود النفطية الواقعة بين البلدين في العهد السابق. [٥]

اذ ألغت الصين ديونها الحكومية والبالغة ٨ مليار دولار المستحقة على العراق بنسبة ١٠٠% وتخفيض ديون الشركات الصينية الخاصة بنسبة ٨٠% على مدى ١٧ عام ابتداءا من العام ٢٠١٠ ، كذلك تعزيز التعاون في المجال الاقتصادي والفني وتوفير برامج تدريبية للكوأدر الوظيفية العراقية، وبدأت الصين بإقامة مشاريع لإعادة

إعمار العراق في قطاع المواصلات كذلك سعيها إلى إقامة علاقات طويلة الأمد بين البلدين في مجال النفط والغاز [٦]

قدمت خلالها الصين الدعم العراق وصولا الى عام ٢٠٠٩، عندما اتجهت الصين للانفتاح الكبير على العراق على الصعد التجارية والاستثمار في جولات التراخيص النفطية. في وقت كان العراق يريد دول تسهم بتقديم المساعدة لإعادة بناء البلاد. في هذه المرحلة اي ما بعد العام ٢٠٠٣ فان الصين قد استقر اقتصادها بوصفها احدى القوى الكبرى سريعة النمو، وهي تسير بخطوات مهمة نحو مصاف القوة العظمى اقتصاديا، من خلال مؤشرات النمو الاقتصادي وحجم الناتج المحلي الاجمالي وحجم التجارة الخارجية. والاهم من هذا ان الصين تتجه الى اي منطقة جغرافية ودولة ترصد فيها فرص لتعزيز نموها الاقتصادي، وكان العراق بالنسبة للصين أحد المناطق التي عزفت الكثير من الدول الكبرى الاخرى، على الدخول اليها طيلة المدة بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٩ بسبب عدم الاستقرار، في وقت كان البلد يحتاج الى فرص لعملية اعادة الاعمار وتعزيز التنمية وهو ما يحتاج الى تعزيز صادراته النفطية. وتلك المرحلة هيأت الارضية لان تتعزز العلاقات بعد العام ٢٠١٣، خاصة وان الجانب التاريخي والسياسي لا يؤشر وجود ازمات ونزاعات في مسار العلاقات الثنائية بين البلدين[٧]

**ثانيا: السياق السياسي والاقتصادي لتطور العلاقات بين البلدين**

ان تطور العلاقات بين العراق والصين بعد عام ٢٠٠٣ كان نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية تداخلت وتفاعلت لتساهم في تعزيز التعاون بين البلدين سواء من جهة العراق او الصين، فعلى صعيد السياق السياسي فان التغيرات السياسية في العراق دفعته الى تلمس بناء مرحلة جديدة بعد سنوات من الحروب والعقوبات، واهم ما فيها هو البحث عن شركاء جدد لدعمه في عملية إعادة الإعمار وعدم التركيز على الخيار الامريكي، بينما كانت السياسات الصينية كانت في مرحلة توسع اقتصادي سريع والعمل على تعزيز المكانة في الساحة الدولية، والصين ادركت ان قطاع الطاقة في العراق وقطاع البنية التحتية يتيح لشركاتها فرص كبيرة. ولهذا تم اتخاذ قرار سياسي بالانفتاح على بعض. [٨]

اما على صعيد السياق الاقتصادي فان العراق كان يحتاج الى تصفية موضوع الديون المترتبة عليه عن مرحلة ما قبل العام ٢٠٠٣، وتدفق الاستثمارات، خاصة في القطاع النفطي، والاسهام باعمار البنية التحتية، وتنشيط حركة الاقتصاد الوطني. والنفط كان المحور الرئيسي في التعاون الثنائي. ونظر العراق الى الصين كمصدر للاستثمارات الى جانب تعزيز فرص التعاون الاقتصادي،

ومنذ عام ٢٠٠٨ بدات تستثمر الشركات الصينية في العراق الحقول النفطية ومنها شركة النفط الوطنية الصينية ، اذ عملت على مشروع استكشاف وتطوير حقل الأحدب النفطي ، كذلك عملت هذه الشركة في مجال الخدمات لمدة ٢٠ سنة لتطوير حقل الرميلة النفطي وبلغت حصة شركة النفط الوطنية الصينية ٣٧% وشركة النفط البريطانية ٣٨% وشركة نفط الجنوب العراقية ٢٥% ، وفي كانون عام ٢٠٠٩ تم تشكيل الاتحاد مع شركة Total التي فازت بجولة التراخيص الثانية لتطوير حقل حلفاوية النفطي ولمده ٢٠ عام عام وبلغت حصة الشركة النفطية الصينية ٣٧% وشركة Total نسبة ١٨%، وفي أيار ٢٠١٠ إقامة الشركة الصينية شراكة مع شركة النفط التركية بعقد خدمات تقنية تخص تطوير حقل ميسان النفطية وبلغت نسبة الشركة

الصينية ٦٣% وهي تعد المشغل ثم شركة النفط التركية ١١% ثم شركة الحفر العراقية بنسبة ٢٥%، وتستخدم الصين شركاتها النفطية المملوكة للدولة أساسية في تحقيق اهدافها الاقتصادية خاصة في مجال الطاقة.[٩]
وهو ما سمح ببدء تعزيز كبير للعلاقات في مجالات عدة : تقديم قروض ميسرة ومساعدات فنية للعراق لتنفيذ مشاريع إنشاء الطرق والموانئ، وتطوير مشاريع الطاقة وغيرها.

وترتب على زيادة التعاون بين الدولتين في الشق السياسي والاقتصادي [١٠]:

١) زيادة التبادل التجاري حتى وصل الى ٩.٢ مليار دولار عام ٢٠١٣
٢) زيادة استيراد الصين من النفط العراقي حتى وصل الى مستوى، ٣٠٠ الف برميل/ يوم عام ٢٠١٣
٣) تدفق استثمارات صينية في البنية التحتية في العراق قدرت بنحو ١.٩ مليار دولار عام ٢٠١٣
٤) دعم الصين لاستقرار العراق، من خلال خطابها السياسي والمواقف التي تتخذها.

**المبحث الثاني: ابعاد العلاقات العراقية–الصينية**

تركز العلاقات العراقية الصينية على الشق الاقتصادي اكثر منه على الشق السياسي، لاعتبارات متعددة، ولتحليل الابعاد المرتبطة بتلك العلاقات منذ العام ٢٠١٣ فيلاحظ ان هناك تطور في المجالات الاقتصادية المتعددة ومنها التجارة واستيراد النفط والاستثمارات ودخول الشركات الصينية للسوق العراقية ومبادرة الحزام والطريق لعام ٢٠١٣ واتفاق النفط مقابل الاعمار لعام ٢٠١٩، وغيرها من الابعاد المرتبطة بتلك العلاقات دون انكار ان هناك شق سياسي واخر امني موجود في مسار العلاقات منذ العام ٢٠١٣.وتحليل تلك الابعاد يلاحظ الاتي:

**اولا–التجارة الثنائية**

لقد شهدت التجارة الثنائية بين الدولتين نموا ملحوظا منذ العام ٢٠١٣، إذا اوضح ذلك من خلال صادرات النفط العراقية وتوسع الشركات النفطية المستثمرة، كذلك في المجال التجاري وتوسع الاستيراد العراقي للمنتجات الصينية ، ومبادرة الحزام والطريق لعام ٢٠١٩، وهو ما يتضح من خلال الاتي:

١.صادرات النفط: فالعراق دولة تملك ما يزيد على ١٤ مليار برميل من النفط المؤكد، وينتج العراق ما يزيد على ٤ مليون برميل/ يوم يصدر منها ما يزيد على نحو ٣ مليون برميل / يوم وفقا لبيانات العام ٢٠٢٢ كمتوسط، بينما الصين تملك احتياطيات مهمة من النفط التقليدي المؤكد ويبغ حجمه ٢٥.٦ مليار برميل، وتنتج نحو ٤.١ مليون برميل/ يوم الا ان حجم استهلاكها ارتفع الى نحو ١٣.٥ مليون برميل/ يوم كمتوسط عام ٢٠٢٢، والامر نفسه على صعيد الغاز فهي تملك احتياطي بنحو ٤.٦ ترليون م٣، وتنتج نحو ٢٠٩ مليار م٣ سنويا، وتستهلك نحو ٣٣٠.٦ مليار م٣ سنويا وفقا لبيانات العام ٢٠٢٢، وتلك البيانات تشهد تحولا بين حين واخر تبعا لعوامل متعددة ومنها النمو الاقتصادي[١١]. ما يهم هنا ان الصين تحتاج الى مزودي نفط وغاز طبيعي والعراق بالنسبة للصين فرصة لانه يملك احتياطيات كبيرة منهما. واخذت الصين تضاعف كمية استيرادها من النفط العراقي حتى وصل الى قرابة مليون برميل/ يوم وصولا الى عام ٢٠٢٢، عندما اخذت

الصين تعتمد بشكل اكبر على زيادة واردات النفط من روسيا وخفضها من جهة العراق لتصل الى قرابة ٦٥٠ الف برميل/ يوم، ثم عاودت الارتفاع لتصل الى ١.١ مليون برميل / يوم عام ٢٠٢٤ (وهي كميات تتعرض احيانا للتقلبات). وصدر العراق للصين نحو ٢٩ مليار دولار من النفط في العام ٢٠٢٣[١٢].

بعد ان تعرضت الشركات الأمريكية إلى تغير في أولياتها نتيجة خفض استخدام الوقود الأحفوري بين الشركات الغربية جراء التغير المناخي ونظرا لعزوف الكثير من الشركات الغربية عن استثمار النفط والغاز في العراق، تصدرت شركات الطاقة الصينية منافسات التراخيص الخامسة والسادسة لتطوير مشروعات النفط والغاز في العراق، التي عقدت في أيار ٢٠٢٤ وخلال العقدين من الزمن تحولت الشركات الصينية إلى وضع مهيمن بقطاع الطاقة بالعراق مقارنة بغيرها من الشركات بموجب هذا أصبحت الصين أكبر مستثمر للنفط والغاز في العراق مقابل ذلك أصبح العراق حتى عام ٢٠٢٤ ثالث أكبر مورد للنفط إلى الصين بعد روسيا والسعودية وكما موضح في الصورة أدناه:

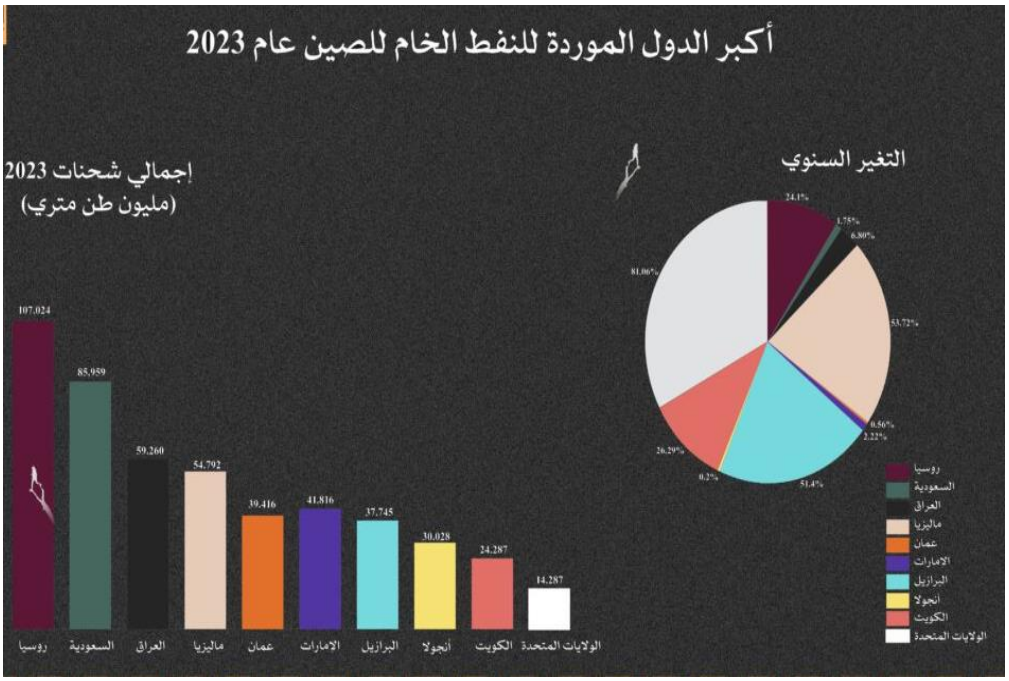


**المصدر: كرار أنور البديري، العلاقات العراقية الصينية: محصلة الماضي والحاضر ورهان المستقبل**
**https://jummar.media/6155**

ان العلاقات العراقية الصينية في مجال الطاقة لقد نجحت شركات الطاقة المملوكة للدولة في الصين بترسيخ موطئ قدم قوي في سوق العراق النفطي، إذ إن شركات النفط الصينية المملوكة للدولة، على عكس الشركات الغربية، تقبل بأرباح أقل مما تقبله أغلب منافساتها من الشركات الغربية، فالأولوية التي تعمل لها تلك الشركات ليست العائد من الاستثمار بقدر ضمان إمدادات مستقرة من النفط إلى الصين ، وهو ما ينسجم مع الرؤية التحوطية لصانع القرار الصيني تجاه أمن الطاقة. وفي ضوء تلك الإستراتيجية فازت الشركات الصينة بأغلب الصفقات النفطية في العراق، وتخطط لتطوير عشرات الحقول النفطية فيه[١٣]

٢. السلع والمنتجات الصينية: ان العراق بلد يعتمد على استيراد اغلب استهلاكه من المواد المصنعة وشبه المصنعة الصناعية او الاستهلاكية، وعدت الصين منذ عدة سنوات اكبر مصدر للسلع والخدمات الى العراق، والتي تمتد لتشمل الآلات الثقيلة، والمعدات الصناعية، والمركبات، وأجهزة الاتصالات وحتى المواد الغذائية، والمنتجات الإلكترونية ومنها أجهزة الكمبيوتر، والمعدات الطبية. والعلاقات التجارية تقوم على تصدير العراق للنفط مقابل شراء السلع والخدمات من الصين. وصدرت الصين للعراق ما قيمته ١٦ مليار دولار من السلع والخدمات في العام ٢٠٢٣.

٣. التعاون في البنية التحتية: تتعدد جوانب البنية التحتية للتعاون بين البلدين ويشمل تدفق الاستثمارات الصينية في قطاع الطاقة العراقي، واليوم الصين هي اكبر مستثمر في جولات التراخيص العراقية واهمها بتروتشاينا وغيرها وهي تستثمر في ٤١ مشروع للطاقة في العراق، وضخت الصين نحو ٣٤.٢ مليار دولار لغاية نهاية العام ٢٠٢٣ [١٤]. والة جانب قطاع النفط فان الصين دخلت قطاع البنى التحتية في العراق خاصة النقل ومحطات االكهرباء وغيرها، وفي العام ٢٠١٩ وقع العراق والصين اتفاقية النفط مقابل الاعمار، يقوم بمقتضاها العراق بتزويد الصين بكمية من النفط تقدر بنمحو ١٠٠ الف برميل/ يوم خارج كمية التصدير التقليدية يوضع مبلغه في حساب خاص، تقوم خلاله الصين بتغطية تمويل المشاريع في العراق وتقرض العراق تغطية حساب المشاريع التي سيقوم الاخير بعرضها على الشركات الصينية، وهو اتفاق تعطل تنفيذه لغاية العام ٢٠٢١ بفعل ارتباك بالسياسة العراقية والضغوط الامريكية. وتضمن الاتفاق قيام الصين بتنفيذ بناء عدد من المدارس وطرق النقل وغيرها من المشاريع.

٤. مبادرة الحزام والطريق: رغم ان اتفاق النفط مقابل الاعمار لعام ٢٠١٩ انما يمثل جزء من توجه الصين في اطار مبادرة الحزام والطريق الا ان الواضح ان الصين وضعت مشاريع واهداف طموحة للمبادرة، بينما تمثل الاتفاقية للعراق طوق نجاة للخروج من مووضع الفساد في انجاز المشاريع الاقتصادية، والتهالك في البنية التحتية، لان الشركات الصينية ستقوم باستقطاع مبالغ المشاريع من حساب خاص وليس بصيغة الاحالة والعطاءات، وفيما يتعلق بالمبادرة فان العراق بقي مترددا في الانضمام اليها، في وقت كان يعاني من عدم استقرار ارتبط باحداث ٢٠١٤ (تمدد تنظيم داعش الارهابي) وما رافقه من عمليات اصلاحات داخلية للاسباب التي انتهت الى ظهور التنظيم، ولم يستكمل العراق اجراءات الانضمام للمبادرة. على الرغغم من ان العراق بقي واقعا على الخرائط التي نشرتها الصين للمبادرة، لان الاخيرة تتضمن خطوط نقل ومشاريع مختلفة وموانئ ومطارات، وهي عبارة عن حلقات متعددة المستويات تسهم بتهيئة البنية التحتية لربط العالم بالاقتصاد الصيني [١٥].

ثانيا–**الاستثمارات الصينية في العراق:**

اتجهت الصين الى الاستثمار في العراق في قطاعات متعددة الا ان اهمها هو قطاع الطاقة النفطية، وخصوصية الاستثمار عن التبادلات التجارية ان الاستثمار انما هو نقل الاموال والتكنولوجيا في قطاعات يحتاج اليها العراق، ويحتاج الى قرار سياسي لان ارباح اسلاتثمار تحتاج الى سنوات حتى تظهر ارباحها، ومنها مثلا الاستثمار في حقول النفط فانه يحتاج الى سنوات حتى تتحول الابار النفطية الى انشطة مربحة،

وعدد الحقول النفطية التي دخلتها الصين في العراق متعددة وتغطي اغلب مناطق العراق، وبعض الشركات الصينية مثل "سينوبك" و"سي إن بي سي" وغيرها تعمل لتطوير مشاريع استكشاف وإنتاج النفط، ويجد العراق انها تخدم مصالحه لانها تعزز قدرة العراق على زيادة إنتاجه النفطي[١٦]. كما دخلت الصين جانب الاستثمار في مشاريع البنية التحتية ومنها إعادة بناء الطرق والجسور والنقل والموانئ ومحطات الطاقة الكهربائية والطاقة المتجددة، وغيرها.

ثالثا-**الابعاد السياسية والاستراتيجية للعلاقات الثنائية:**

ان العلاقات بين العراق والصين لا يقتصر جانبها على الشق الاقتصادي بتفاصيله انما يمتد ليغطي جوانب اخرى ومنها الجوانب السياسية، وهنا لدينا انموذجين سياسيين مختلفين، فالعراق حاليا بلد نامي يعمل لتحقيق الاستقرار والتنمية، وهو يتاثر بعدد كبير من العوامل الداخلية والاقليمية والدولية، ويطمح لان تكون علاقاته للقوى الكبرى لتعزيز الاستقرار والتنمية. بينما الصين هي قوة كبرى وتطمح لان تكون قوة عظمى، وتعمل لان تعزز مكانتها عالميا، والعراق يقع في منطقة مفصلية قريبة من اسيا واوروبا وافريقيا، وفي منطقة تقاطع مصالح امريكية واوروبية وروسيا وصينية كبيرة، وتجد الصين ان العلاقة مع العراق يمكن ان تعزز من مكانة الصين في المنطقة لهذا حرصت على دعمه ودعم استقراره بعد العام ٢٠١٣، وقدمت بعض انواع الاسلحة في العام ٢٠١٤، وكل ذلك بقصد ان يكون العراق اكثر امنا واستقرارا[١٧].

واكثر الجوانب السياسية التي تطرح في العلاقات العراقية الصينية هي الا متغير الامريكي، وذلك لان الولايات المتحدة تنظر الى الصين بلغة التنافس؟، وتنظر الى العراق انه موجود في منطقة جغرافية مهمة لا يمكن تجاوزها[١٨].

## المبحث الثالث-التحديات والفرص في العلاقات العراقية-الصينية

ان العراق يوجد في بيئة اقليمية معقدة، وهناك تداخل في المصالح الاقليمية واالدولية تفرض حضورها على العراق، والامر نفسه بالنسبة للصين فهي دولة توجد في بيئة معقدة ( شرق اسيا) وتفرض تحدياتها قيودا على السياسة الصينية. والقيود الموجودة بكل بيئة تظهر على مسار العلاقات المتبادلة.

ان العلاقات التي يؤشرها البحث تبدأ منذ عام ٢٠١٣ اي بالمرحلة التي اخذ العراق يعاني من ظهور التنظيمات العنفية، ومرت بظهور تنظيم داعش الارهابي عام ٢٠١٤، والتظاهرات المطالبة بالاصلاح، بينما الصين تعمل على توثيق حضورها دوليا. وهي تدرك ان الولايات المتحدة من اكبر القيود على ادوارها العالمية. وتحليل الفرص والتحديات التي تظهر بمسار العلاقات، يظهر الاتي:

اولا-التحديات

ان هناك عدد من التحديات التي تؤثر على مسار العلاقات بين الدولتين وتحد من امكانية تطورها، توجد تلك التحديات على عدة مستويات: عراقيا واقليميا ودوليا، وهو ما يمكن تتبعه كالاتي:

وعلى الصعيد العراقي فان هناك تناقضات، تفرض نفسها في احيان على السياسة والعلاقات الخارجية، واهمها اشكلية عدم الاستقرار والازمات الداخلية التي تحدث بين حين واخر والتي تفرض في احيان

تجاذبات على توجهات السياسة الخارجية، وهو ما ظهر على وجه التحديد عامي ٢٠١٩- ٢٠٢٠، وانتهت الى اسقاط حكومة السيد عادل عبدالمهدي.

اما على الصعيد الاقليمي فان البيئة الاقليمية العربية والشرق اوسطية تطمح الصين بان تنفتح عليها بكثافة لانها تحقق للصين اهدافها السياسية والاقتصادية [١٩]، وربما الامنية مستقبلا، والصين تعمل على عدم استثناء اي دولة من سياساتها، فهي دولة كبرى ولن تتاثر بالمنافسة الموجودة اقليميا فما زالت سياساتها مقترنة بالعوامل الاقتصادية وهو ما يتضح من خلال انفتاحها على الدول العربية كافة واهمها الخليجية وايران في اطار مبادرة الحزام والطريق، لكن البيئة الاقليمية بحكم الازمات المرافقة لها انما تتسبب بالضرر للتعاون الاقليمي والدولي، وتغيير نسبي لاولويات الدول الموجودة، والمنطقة التي يتواجد بها العراق تتعايش مع ازمات متعددة ومتكررة منذ العام ٢٠٠١، وفي العام ٢٠١١ كان هناك عدم استقرار كبير طبع على تلك البيئة، وجعل اغلب دولها تعاني من الاعتبارات الامنية، واستمر المنحى لاحقا بفعل حجم النزاعات والازمات، ورغم ان المسار يتجه الى التهدئة نسبيا الا ان هناك قلق من المستقبل، يفرض نفسه على كل الاطراف وبضمنه العراق.

اما على الصعيد الدولي، فان أبرز محدد لسياسات العراق ومعوقاته هي الولايات المتحدة التي تفرض نفسها وتؤثر في احيان على سياسات البلد. وسبق ان غيرت بعضا من تلك السياسات في العام ٢٠١٩ المقترن باتفاقية الفط مقابل الاعمار، والسبب يعود الى [٢٠]:

أ. الرؤى المتنافسة بين الولايات المتحدة والصين، ومن ثم لا ترغب الولايات المتحدة ان تتجه الصين الى التوسع عالميا لتكون قطبا عالميا، وهي تعلن ذلك، وتعارض مبادرة الحزام والطريق، وتعارض الاتجاه الصيني للانفتاح في المنطقتين العربية والشرق اوسطية لانها تعتبر تلك المنطقة منطقة مصالح امريكية، وهو ما تدركه الصين لهذا فهي دخلت عبر المدخل الاقتصادي باعتباره مدخلا تنافسيا ولا يزيح الولايات المتحدة بصلابة وانما هو قوة ناعمة، يمكن ان تتسع لكل من الدولتين في المنطقة.

ب. والولايات المتحدة تنظر للعراق بانه منطقة نفوذ خاصة بها، ومن ثم فانها لا يمكن ان تتقبل فكرة اخراجها من المنطقة، سياسيا وامنيا، رغم انها من الناحية الاقتصادية سمحت للصين بان توسع خياراتها في المنطقة المتضمنه في العراق من خلال تدفق الاستثمارات في جولات التراخيص النفطية.

اما على الصعيد الصيني فان ابرز محدد هو ان النمو الصيني تعرض لتقلبات صغيرة فمنذ العام ٢٠٠٧ وهو ينخفض فبعد ان كان متوسط النمو نحو ١٤.٢% عام ٢٠٠٧ انخفض ليصل الى ٢.٢% عام ٢٠٢٠ وارتفع الى ٨.٤% عام ٢٠٢١ ثم انخفض الى ٣% عام ٢٠٢٢، وكلما انخفض الطلب الصيني على الطاقة من السوق العالمية[٢١].

يقابل ذلك ان الصين كلما انخرطت بعلاقات النزاع العالمية كلما انخفض طلبها على الطاقة من العراق كما هو الحال في عامي ٢٠٢٢- ٢٠٢٣ عندما اتجهت لمنح روسيا فرصة الخروج من مازق العقوبات الغربية بان وسعت من مشتريات الطاقة من روسيا على حساب الاستيراد من العراق. وهذا الاتجاه والمنحى من قوة كبرى بحكم الصين يجعل دولة مثل العراق عليها ان تقدر حجم المصالح والروابط الاستراتيجية وكيف تؤثر على السياسات والعلاقات، في ظرف يعد تصدير الطاقة موضوع مصيري للعراق[٢٢].

بعبارة اخرى، ان التوسع بالخيار للعراق بالاعتماد على الاقتصاد الصيني فقط كخيار وحيد يجعل الاقتصاد العراقي والعراق يتاثر بالتحولات الاقتصادية الصينية وتقلبات ذلك الاقتصاد، في وقت لا يمكن للعراق ان يتحمل تقلبات اقتصاد بحجم الاقتصاد الصيني يعيش مرحلة تحول كبيرة من الاشتراكية الى الراسمالية منذ عدة عقود.

ثانيا–الفرص

على خلاف التحديات والكوابح في مسار العلاقات بين الدولتين، فان هناك عدد من الفرص توجد في مسار وبيئة العلاقات، تتيح للدولتين استثمارها وتوظيفها بما يخدم مصالحهما وتعزيز العلاقات المتبادلة على الصعد المختلفة السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وتحليل الفرص المختلفة التي تتيحها البيئات الداخلية والاقليمية والدولية امام العلاقات بين الدولتين يلاحظ الاتي[٢٣]:

على الصعيد العراقي فالواضح ان هناك فرص للاتجاه الى تطوير العلاقات مع الصين، ويتمثل ذلك في : ان الاقتصاد يعاني من حاجة ماسة الى الموارد والتكنولوجيا والشركات صاحبة الخبرة، والتخلص من حالات الفساد والقيود البيروقراطية، والعلاقة مع الصين تتيح امكانية التخلص من كل تلك القيود في اطار اتفاق النفط مقابل الاعمار، لان تحويل الاموال والتعاقد والتنفيذ يتم من خلال انساق لا تمر عبر البيروقراطية او ضغوط الفساد الموجودة، ويمكن التوسع بالاتفاق ليمتد الى اكثر من ١٠٠ الف برميل/ يوم من النفط، ويمكن التوسع بالاتفاق ليشمل منح الصين عقود طويلة الامد في بعض الحقول النفطية التي يكون تصديرها مخصص للسوق الصينية، وباسعار يمكن الاتفاق عليها، بما يمنح العراق تمويل طويل الامد يغطي احتياجات تنموية مهمة[٢٤]. وعلى الصعيد الاخر فان ضعف الانتاج في العراق يمنح الصين فرصة للنفوذ للعراق وزيادة الصادرات السلعية والخدمات، وهو ما يتضح من خلال زيادة سقف الصادرات السلعية الصينية خلال السنوات الاخيرة. ويمكن للصين ان تعمد الى بناء مصانع مباشرة في العراق للتجميع او حتى للانتاج المتكامل مثل المعدات الثقيلة والالكترونية والمنسوجات المختلفة وغيرها، وتحويل العراق الى مركز توزيع اقليمي. وعلى الصعيد العسكري فان العراق بقي لعدة سنوات معتمد على خيار محدود في الحصول على المعدات العسكرية والصين يمكن ان تمنح العراق فرصا اكبر للحصول على السلاح [٢٥]، الى جانب ذلك يحتاج العراق الى الدعم السياسي الدولي والصين اعلنت تقديمه للعراق في اكثر من مناسبة لكن لم يصل ذلك الى مستوى التزام الدعم وانما التعبير عن التضامن، ويحتاج العراق الى تطوير العلاقات السياسية مع الصين بما يجعل الصين تتبنى خيار التعاون مع العراق سياسيا واقتصاديا.

اما على الصعيد الاقليمي فان الفرص المتاحة لتعزيز العلاقات العراقية الصينية هو ان مكانة وموقع العراق الجيوسياسي يمنحه مزايا تفضيلية على باقي الدول الاخرى، وتطوير العلاقات معهه من قبل الصين يتيح لها فرصا للانفتاح على باقي المنطقتين العربية والشرق اوسطية، والبيئة الاقليمية عموما هي سوق كبير لا يمكن للصين الاستغناء عنه، وهي تحتاج للانفتاح على كل البيئة الاقليمية، وان تعمل على تقليل النزاعات فيها كما حصل من تدخلها في التزام الوساطة بين السعودية وايران عام ٢٠٢٢ [٢٦].

ودوليا فان الولايات المتحدة منفتحة على الكثير من الملفات والازمات والنزاعات حول الاعالم وهو ما يجعل مواردا مرهقة، وتعمد الى احالة بعضا منها الى الحلفاء الاقليميين، وهذا خيار مكلف لها، على المدى الطويل، او ان تلجأ الى الانتقاء من بين الملفات وهو موضوع سيظهرها بمظهر العاجز وتحديد الالوويات، والصين تجد ان هناك فرصا في الوقت الراهن لزيادة حضورها في منطقة استراتيجية للولايات المتحدة، وطورت التزاماتها في مناطق عدة ومنها علاقاتها مع السعودية والامارات وغيرها، وبضمنه العراق.

ان تعزيز العلاقات العراقية الصينية في الوقت الراهن لا ينعكس على سيادة العراق واستقلاله، فالصين ترغب بزيادة حضورها اقتصاديا وسياسيا وليس امنيا، فالهدف الامني طويل الامد ولا يمكن ان يظهر الا بعد عقدين في اقل تقدير، لان اولويتها الامنية هي بحر الصين ثم نطاها الاقليمي، وهو خيار ما زال لم يستحضر اقليميا للصين، ومن ثم فان الخيار الامني دوليا بحكم الخيار غير المطروح في الاولويات الصينية في الوقت الراهن. وهو ما يعطي للعراق فرصا افكثر للتفكير بدعم خيار تعزيز العلاقات مع الصين من دون وجود تداعيات على الشان السياسي والامني العراقي.

والجانب الاخر للفرص المتاحة امام تعزيز العلاقات هو موقع العراق بمبادرة الحزام والطريق، والذي اطلقته الصين عام ٢٠١٣، وهو مشروع يهدف الى جعل الصين مركز عالمي، من خلال ربط اقتصاديات الدول الالاخرى عبر منظومة اقتصادية متكاملة : شبكات نقل برية وموانئ ومطارات، ومصانع ومحطات طاقة، وضمان قيم الصين باستيراد المواد الخام والمواد شبه المصعنعة، وقيام الصين بتصدير سلعها للدولة المنضمة للمبادرة، وتمويل ذلك بقروض صينية طويلة الاجل، وكل ذلك اقرب الى نظام احتكار، تضمن الصين من خلاله قيام ليس تكامل اقتصادي ولا منطقة تجارة حرة متعددة الاطراف انما قيام علاقة ثنائية مركزها الصين، والمزايا المتحققة عن ذلك هو تدخل الصين للقيام بالمشاريع والبنى التحتية[٢٧].

ويستفاد العراق من المبادرة انه اقرب منطقة لصلة الوصل بين دول ومناطق عدة حول العالم، وهو ما يعطيه ميزة تنافسية قياسا الى دول اخرى في المنظور الصيني.

ان القراءة المستقبلية لكل ما تم ذكره من فرص وتحديات انما تعطي تصورا ان العلاقات يمكن ان تنفتح على عدة احتمالات ابرزها:

١. الاستمرارية، اي ان تستمر العلاقات على منحاها الراهن بوجود تعاون متصاعد تدريجيا، يمكن ان يمتد ليغطي الجوانب المختلفة سياسيا واقتصاديا وامنيا، الا انه لا يدخل ضمن منطق التكامل ولا منطق الحلف. خاصة ان الفرص المتاحة والكوابح الموجودة لا تدعم امكانية التحول عن هكذا احتمال في المستقبل القريب.
٢. تدهور العلاقات، وهو احتمال ينطوي على ان العراق او الصين قد يشهد حالة من الازمات والنزاعات وعدم الاستقرار، يجعلهما يغيران الاهتمام بتعزيز العلاقات، او قد يتصاعد الضغط الامريكي على العراق مما يجعله يغادر الاتجاه لتعزيز العلاقات مع الصين.

٣. استحمال تعزيز العلاقات، وهذا الاحتمال ينطوي على ان العراق والصين سيدركان الحاجة لزيادة سقف التعاون بشكل كبير، او ان الولايات المتحدة ستنسحب من المنطقتين العربية والشرق اوسطية مما يجعل خيارات العراق اكبر بتطوير العلاقات مع الصين، او ان النمو الصيني سيتضاعف وستحتاج الصين الى مزيد من الطاقة والعراق سيكون مجهزا كبيرا للطاقة الى الصين.

الواقع ان خيار الاستمرارية هو الاكثر ترجيحا في المستقبل القريب في ضوء دراسة الفرص والكوابح التي تحيط بمسار العلاقات القائمة والمحتملة.

**الخاتمة:**

ويُمكن القول إن الصين تنتهج نهجًا تفاعلي في سياستها لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وترغب الصين في الحفاظ على موقفها الثابت تجاه العلاقات بين البلدين،كما أن الصين تعتبر العراق قوة إقليمية في الشرق الأوسط، اخذت العلاقات العراقية الصينية تسير بمنحى التطور المتدرج منذ عدة سنوات، وخاصة بعد ان انفتحت الصين على جولات التراخيص النفط العراقية واستثمرت فيها الكثير، ثم ارتفع مؤشر العلاقات بعد ان قامت الصين باعلان مبادرتها للحزام والطريق عام ٢٠١٣.

ان العراق اليوم يحتاج الى الصين لاعتبارات عدة واهمها ان لديه مخزون كبير من الطاقة وبحاجة الى سوق استهلاكية مضمونه تستورد تلك المادة، وتمنح العراق موارد مالية، كما يحتاج العراق الى الصين لاعادة بناء البنية التحتية، في ظرف لم يشهد البلد عمليات نمو مهمة منذ العام ٢٠٠٣، ومن ثم فان الانفتاح على الصين الذي بدا عام ٢٠١٩ بتوقيع اتفاقية النفط مقابل الاعمار، وتم الشروع بتنفيذها عام ٢٠٢١ انما عبرت عن حاجة عراقية الى الصين.

ان مسار العلاقات اخذ منحى يتعزز اقتصاديا وسياسيا وامنيا، واخذت الصين تزود العراق ببعض احتياجته من السلاح، واقتصاديا بدا العراق يحتل الدرجة الاولى في قائمة الدول المصدره النفط للصين مقابل حصول العراق على الدعم الصيني من السلع والبضائع التي بات العراق يواجهه صعوبة في قطاع الصناعة ومن ثم فان مسار العلاقات ياخذ بالتكامل ليغطي كل الاوجه وليس الاقتصادي فحسب.

**الاستنتاجات:**

١.لم يشهد مسار العلاقات العراقية الصينية حالات نزاع او ازمات ومن ثم فان الذاكرة التاريخية لا تختزن صور سلبية لمسار العلاقات وهو ما يمهد لقبول الطرفين بتعزيزها.

٢-اخذت الدولتين بالانفتاح على بعض في العام ٢٠٠٩ وبشكل كبير، من خلال جولات التراخيص النفطية التي منحها العراق للصين، اي ان المدخل الاقتصادي هو المدخل الذي شرعت به الدولتين لمسار علاقاتهما.

٣-في العام ٢٠١٣ اعلنت الصين مبادرة الحزام والطريق، وان العراق واقع ضمن المبادرة، وهي مشروع اقتصادي تهدف فيه الصين للتحول الى مركز اقتصادي عالمي وتقوم خلاله بدعم النمو في الدول المستهدفة وربطها بالصين بالوقت نفسه.

٤-عانى العراق من بعض مظاهر عدم الاستقرار والازمات جعلته يتاخر بالنظر الى الانضمام للمبادرة، الا انه رغم ذلك اتجه للصين عام ٢٠١٤ للحصول على السلاح، واستمر ينفتح على الصين لاحقا لاسباب سياسية واقتصادية.

٥-استمر تطور موقع العراق كاكبر مزود للنفط الى السوق الصينية، بحكم اتساع حاجة الصين للنفط.

٦-استمر نمو الصادرات الصينية من السلع والخدمات نظرا لحجم الاستهلاك وقلة الانتاج الصناعي في الاسواق العراقية.

٧-ان قراءة للتحديات والفرص امام العلاقات العراقية الصينية، يعطي تصور ان المستقبل سيتجه الى الاستمرارية لما هو قائم.

**الهوامش**

[١] **هي مبادرة صينية قامت على أنقاض طريق الحرير في القرن التاسع عشر من أجل ربط الصين بالعالم، لتكون أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية. تم دمج المبادرة في دستور جمهورية الصين الشعبية في عام ٢٠١٧، وتصف الحكومة الصينية المبادرة بأنها «محاولة لتعزيز الاتصال الإقليمي واحتضان مستقبل أكثر إشراقًا.« وتاريخ الانتهاء المستهدف للمشروع هو عام ٢٠٤٩ والذي سيتزامن مع الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية. المصدر : الموقع الرسمي لمبادرة الحزام والطريق ، https://ara.yidaiyilu.gov.cn**

**٢-للتوسع ينظر مثلا:**

**أزهار عبد الرحمن عبد الكريم اللفته، العلاقات الصينية – العراقية ( ١٩٤٩ – ١٩٦٧)، مجلة ذي قار للعلوم الانسانية, المجلد ١٢, العدد ٣، جامعة ذي قار، ٢٠٢٢، ص٥٠٧-٥٠٨.**

**وايضا : تسوي وي سفير جمهورية الصين في العراق، العلاقات الصينية العراقية في ٦٥ عاماً.. التحديات والفرص المستقبلية، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، تاريخ الدخول ٢٢ ايلول ٢٠٢٤، على الرابط: https://www.baidarcenter.org/posts/2413**

**(٣) ابتسام العامري، توجهات الصين حيال العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ص ٢٢**

**(١) للمزيد من التفاصيل ينظر : علي حسين باكير ، دبلوماسية الصين النفطية : الابعاد والانعكاسات ، (بيروت ، دار المنهل اللبناني ، ٢٠١٠ )، ص١٦٢-١٦٤**

**(٢) حيدر علي حسين، العراق في الاستراتيجية الصينية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية الدولية، بغداد، العدد ٢٥، ٢٠٠٨، ص٣٢.**

**( ٣) ميادة عبدالله ياسين ، البعد الاقتصادي في سياسة الصين الخارجية ، بحث ترقية مقدم الى (معهد الخدمة الخارجية ، وزارة الخارجية العراقية ، ٢٠١٥ )، ص ص ٨٩ – ٩٠ .**

(٧) جمال زهران، العلاقات العربية – الصينية، في ظل أوضاع عالمية جديدة في العرب ونظام عالمي جديد ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة ١٩٩٨، ص٢٥٩

(٨) مدين علي ، حول مستقبل دور الصين في السياسة الدولية : بحث في المكانيات والتحديات مع اشارة خاصة الى مستقبل دورها في الشرق الوسط ، مجلة دراسات ٣٥ استراتيجية ، مركز البحوث والدراسات الستراتيجية ، جامعة دمشق ، عدد ١٩ – ٢٠ ، حزيران ،٢٠٠٦، ص ص ١٨١ – ١٨٢ ، ص ص ١٩٥ – ١٩٦.

٩- ابتسام العامري، توجهات الصين حيال العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢

١٠ -للتوسع ينظر: دهام محمد دهام، سلمان علي حسن، العلاقات الصينية العراقية بين توازنات السياسة ومفاعيل الاقتصاد، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, المجلد ٧, العدد ٢٥، جامعة كركوك، ٢٠١٨، ص١٣٤ وما بعدها.

وايضا : شذى خليل،، طريق الحرير ...حزام اقتصادي يربط العراق بالصين، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تاريخ الدخول ٩ تشرين الالو ٢٠٢٤، https://rawabetcenter.com/archives/57385

١١ -ينظر: BP, BP Statistical Review of World Energy 2023, June 2023 .

١٢ -العراق يتجه إلى الصين لتلبية خطط نمو الإنتاج النفطي الطموحة، تاريخ الدخول ٢٢ تشرين الاول ٢٠٢٤، على الرابط: https://asharqbusiness.com/power/42963

١٣كرار أنور البديري، العلاقات العراقية الصينية: محصلة الماضي والحاضر ورهان المستقبل، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/١٢/٢٤،على الرابط: https://jummar.media/6155

١٤ -محمود بابان، التبادل التجاري وإستثمارات الصين في العراق، فرصة ام خطر؟، تاريخ الدخول ٢٢ تشرين الاول ٢٠٢٤، على الرابط: https://rudawrc.net/ar/article/altbadl-altcary-wastthmarat-alsyn-fy-alraq-frs-am-xtr-2024-02-20

١٥ – عدنان عبدالله حمادي، الانعكاسات الجغرافية السياسية والاقتصادية لمبادرة الحزام والطريق على مستقبل العراق (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة الآداب, العدد ١٤٣، جامع

ة بغداد، ٢٠٢٢، ص١٩٧-١٩٨.

١٦ – ينظر:

Sercan Çalışkan, China Expands Its Oil Ties in Iraq, Jun 2024, In: https://thediplomat.com/2024/06/china-expands-its-oil-ties-in-iraq /

١٧ – سلام جبار شهاب، الاثار المحتملة لمبادرة الحزام والطريق على العراق، قضايا سياسية, العدد ٥، جامعة النهرين، ٢٠١٩، ص١٦٣-١٦٤.

١٨ – مثنى العبيدي، لماذا يمثل العراق رهاناً صينياً في الحرب التجارية الأمريكية؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ النشر ٢٩ ايلول ٢٠٢٤، على الرابط: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4761 /

19 – Michael Singh , What to Make of China's Moves in the Middle East, The Washington Institute, Sep 2024, In: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/what-make-chinas-moves-middle-east

وايضا:سهرة قاسم محمد حسين، الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، القااهرة، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٨، ص٦٤.

٢٠ – ينظر مثلا:

محمد بن صقر السلمي، التنافُس الأمريكي–الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، تاريخ الدخول ١٢ تشرين الثاني ٢٠٢٤، على الرابط: https://rasanah-iiis.org/

وايضا : ابراهيم صالح،.عمار سعدون سلمان البدري، التحدي الامريكي للشراكة الايرانية – الصينية في عهد الرئيس روحاني، المجلة العراقية للعلوم السياسية, العدد ٥، الجمعية االعراقية للعلوم السياسية، ٢٠٢١، ص٦٧.

٢١ – نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) – China، موقع البنك الدولي، تاريخ الدخول ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢٤، على الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=CN

٢٢ – عصام الجلبي، النفط والصراع السياسي في العراق، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، نيسان ٢٠٢٢، ص٣–٤.

وايضا : مصطفى السراي، ما بعد النفط.. تداعيات الاقتصاد العراقي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، تاريخ الدخول ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٤، على الرابط: https://www.bayancenter.org/2022/09/8800/

٢٣–ينظر: هدى جاسم، مستقبل العلاقات الاقتصادية بين العراق والصين في ظل مبادرة الحزام والطريق، رسالة ماجستير، جامعة عين الشمس المصرية، ٢٠٢٢، ص١٩.

٢٤ – العراق يعيد الروح إلى اتفاق النفط مقابل الإعمار مع الصين، تاريخ الدخول ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٤، على الرابط: https://www.independentarabia.com/node/169081 /

٢٥ – العراق مهتم بنظام دفاع صاروخي صيني متطور، تاريخ الدخول ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٤، على الرابط: https://shafaq.com/ar

وايضا : الجيش العراقي يستعرض مسيرة صينية.. هل بدأت بكين منافسة واشنطن في سوق الشرق الأوسط؟، تاريخ الدخول ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٤، على الرابط: https://www.alhurra.com/iraq/2024/04/30

٢٦ – الشرق الأوسط بعد عامٍ على الوساطة الصينية بين السعودية وإيران، مركز الامارات للسياسات، تاريخ الدخول ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٤، على الرابط: https://www.epc.ae/ar/details/featured/alsharq-alawsat-baed-eam-ala-alwisata-alsiynia-bayn-alsaeudia-wa-iran-man-yamla-faragh-alquwa-fi-almintaqa

٢٧ – أحمد عبد الجبار عبد الله، إستراتيجية الحزام والطريق انطلاقاً من الفكر الاستراتيجي الصيني، مجلة المعهد, العدد ١٣، معهد العلمين للدراسات العليا، ٢٠٢٣، ص٣٠٢–٣٠٣.

**قائمة المصادر: –**

**الكتب باللغة العربية:**

**١-سهرة قاسم محمد حسين، الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٨**

**٢-هدى جاسم، مستقبل العلاقات الاقتصادية بين العراق والصين في ظل مبادرة الحزام والطريق، رسالة ماجستير، جامعة عين الشمس المصرية، ٢٠٢٢**

**٣-علي حسين باكير ، دبلوماسية الصين النفطية : الابعاد والانعكاسات ، بيروت ، دار المنهل اللبناني ، ٢٠١٠.**

**الدوريات:**

**١. ابراهيم صالح،.عمار سعدون سلمان البدري، التحدي الامريكي للشراكة الايرانية – الصينية في عهد الرئيس روحاني، المجلة العراقية للعلوم السياسية, العدد ٥، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، ٢٠٢١**

**٢. أحمد عبد الجبار عبد الله، إستراتيجية الحزام والطريق انطلاقاً من الفكر الاستراتيجي الصيني، مجلة المعهد, العدد ١٣، معهد العلمين للدراسات العليا، ٢٠٢٣**

**٣. أزهار عبد الرحمن عبد الكريم اللفته، العلاقات الصينية – العراقية ( ١٩٤٩ – ١٩٦٧)، مجلة ذي قار للعلوم الانسانية, المجلد ١٢, العدد ٣، جامعة ذي قار، ٢٠٢٢**

**٤. دهام محمد دهام، سلمان علي حسن، العلاقات الصينية العراقية بين توازنات السياسة ومفاعيل الاقتصاد، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, المجلد ٧, العدد ٢٥، جامعة كركوك، ٢٠١٨**

**٥. سلام جبار شهاب، الاثار المحتملة لمبادرة الحزام والطريق على العراق، قضايا سياسية, العدد ٥، جامعة النهرين، ٢٠١٩**

**٦. عدنان عبدالله حمادي، الانعكاسات الجغرافية السياسية والاقتصادية لمبادرة الحزام والطريق على مستقبل العراق (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة الآداب, العدد ١٤٣، جامعة بغداد، ٢٠٢٢.**

**٧. جمال زهران، العلاقات العربية – الصينية، في ظل أوضاع عالمية جديدة في العرب ونظام عالمي جديد ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة ١٩٩٨.**

**٨. ابتسام العامري، توجهات الصين حيال العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.**

**٩. مدين علي ، حول مستقبل دور الصين في السياسة الدولية : بحث في المكانيات والتحديات مع اشارة خاصة الى مستقبل دورها في الشرق الوسط ، مجلة دراسات ٣٥ استراتيجية ، مركز البحوث والدراسات الستراتيجية ، جامعة دمشق ، عدد ١٩ – ٢٠ ، حزيران ،٢٠٠٦.**

**١٠. جمال زهران، العلاقات العربية – الصينية، في ظل أوضاع عالمية جديدة في العرب ونظام عالمي جديد ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة ١٩٩٨.**

**التقارير:**

**١-عصام الجلبي، النفط والصراع السياسي في العراق، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، نيسان ٢٠٢٢**

**مقالات الانترنت:**

**١)تسوي وي سفير جمهورية الصين في العراق، العلاقات الصينية العراقية في ٦٥ عاماً.. التحديات والفرص المستقبلية، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، تاريخ الدخول ٢٢ ايلول ٢٠٢٤، على الرابط: https://www.baidarcenter.org/posts/2413**

٢) الجيش العراقي يستعرض مسيرة صينية.. هل بدأت بكين منافسة واشنطن في سوق الشرق الأوسط؟، تاريخ الدخول ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٤، على الرابط: https://www.alhurra.com/iraq/2024/04/30
٣) شذى خليل،، طريق الحرير ...حزام اقتصادي يربط العراق بالصين، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تاريخ الدخول ٩ تشرين الالو ٢٠٢٤، https://rawabetcenter.com/archives/57385
٤) الشرق الأوسط بعد عامٍ على الوساطة الصينية بين السعودية وإيران، مركز الامارات للسياسات، تاريخ الدخول ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٤، على الرابط: https://www.epc.ae/ar/details/featured/alsharq-alawsat-baed-eam-ala-alwisata-alsiynia-bayn-alsaeudia-wa-iran-man-yamla-faragh-alquwa-fi-almintaqa
٥) العراق مهتم بنظام دفاع صاروخي صيني متطور، تاريخ الدخول ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٤، على الرابط: https://shafaq.com/ar
٦) العراق يتجه إلى الصين لتلبية خطط نمو الإنتاج النفطي الطموحة، تاريخ الدخول ٢٢ تشرين الاول ٢٠٢٤، على الرابط: https://asharqbusiness.com/power/42963
٧) العراق يعيد الروح إلى اتفاق النفط مقابل الإعمار مع الصين، تاريخ الدخول ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٤، على الرابط: https://www.independentarabia.com/node/169081 /
٨) مثنى العبيدي، لماذا يمثل العراق رهاناً صينياً في الحرب التجارية الأمريكية؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ النشر ٢٩ ايلول ٢٠٢٤، على الرابط: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4761 /
٩) محمد بن صقر السلمي، التنافُس الأمريكي-الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، تاريخ الدخول ١٢ تشرين الثاني ٢٠٢٤، على الرابط: https://rasanah-iiis.org /
١٠) محمود بابان، التبادل التجاري وإستثمارات الصين في العراق، فرصة ام خطر؟، تاريخ الدخول ٢٢ تشرين الاول ٢٠٢٤، على الرابط: https://rudawrc.net/ar/article/altbadl-altcary-wastthmarat-alsyn-fy-alraq-frs-am-xtr-2024-02-20
١١) مصطفى السراي، ما بعد النفط.. تداعيات الاقتصاد العراقي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، تاريخ الدخول ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٢٤، على الرابط: https://www.bayancenter.org/2022/09/8800/
١٢) نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) - China، موقع البنك الدولي، تاريخ الدخول ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢٤، على الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=CN
١٣) كرار أنور البديري، العلاقات العراقية الصينية: محصلة الماضي والحاضر ورهان المستقبل، تاريخ الدخول ٢٤/١٢/٢٠٢٤،على الرابط: https://jummar.media/6155

المصادر الانكليزية:

1. BP, BP Statistical Review of World Energy 2023, June 2023
2. Michael Singh , What to Make of China's Moves in the Middle East, The Washington Institute, Sep 2024, In: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/what-make-chinas-moves-middle-east
3. Sercan Çalışkan, China Expands Its Oil Ties in Iraq, Jun 2024, In: https://thediplomat.com/2024/06/china-expands-its-oil-ties-in-iraq/